



الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

المجلس الوطني

لجنة تقييم انتخابات 07 شتنبر 2007

مشروع التقرير التركيبي

المقدم الى المجلس الوطني

في دورته التاسعة

المنعقد يوم 11 يناير 2008

الفهرس

تقديم

تساؤلات لا بد منها

- I - تفاعل الحزب مع جدلية المسلسل الديمقراطي أو السياق السياسي**
- 1- الاتحاد الاشتراكي طرف وازن في المعادلة السياسية المغربية
 - 2- الوجه الآخر للمسلسل الديمقراطي: منطقه ورهاناته

II- الأداة الحزبية وتدبير التنظيم

- 1- تغييب البعد السياسي داخل الأجهزة الحزبية
- 2- غياب الانفتاح التنظيمي على الجماهير الشعبية وقواها الحية
- 3- إخلال في تصريف الديمقراطية الداخلية
- 4- ضعف الاعلام الحزبي
- 5- مالية وإدارة الحزب
- 6- خلاصة

III- استحقاقات 7 شتنبر 2007، أي تدبير وأية نتائج؟

- 1- الإطار القانوني
- 2- تدبير الانتخابات
- 3- تدبير الترشيحات
- 4- تدبير الحملة الانتخابية
- 5- تفاقم ظاهرة استعمال المال
- 6- ظاهرة استخدام الوسائل اللوجيستية العمومية من طرف بعض الأحزاب

IV- خلاصات واقتراحات

- 1- منطلقات
- 2- خلاصات
- 3- اقتراحات

تقديم عام

تقديم عام

لقد شكل حدث نتائج استحقاق 7 شتنبر 2007، بالنسبة للرأي العام الوطني وبالنسبة للإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، محطة حاسمة في التاريخ السياسي المغربي تسائل كل الفاعلين وكل الغيورين على الوطن ومصيره الديمقراطي. ولأن الحدث من الجسامة بمكان، فقد تبلور وعي وقناعة راسخين لدى كافة المناضلات والمناضلين الاتحاديين بأن المرحلة التي تجتازها بلادنا حاسمة وطنيا وسياسيا، ومصيرية بالنسبة لحزبنا بحكم موقعه التاريخي النضالي ووزنه الفاعل في السيرورة السياسية والديمقراطية منذ تأسيسه، سواء كاتحاد وطني أو كاتحاد اشتراكي للقوات الشعبية. مما يتطلب مساءلة الذات الحزبية في تفاعلها مع الحياة السياسية الوطنية والقيام بمقاربة شمولية للوقوف عند الأسباب التي أدت إلى ما آل إليه الحزب وما آل إليه المسلسل الديمقراطي ببلادنا.

وفي هذا السياق، وانطلاقا من الوعي بأن المحطات الوطنية المصيرية تتطلب التقييم الموضوعي البعيد عن كل الاعتبارات الضيقة مهما كانت، إذ يشكل الأداة الأسلم التي تمكن من الفهم الصحيح وبالتالي توفر الحظوظ للتجاوز الصحيح، أجمع كافة أعضاء اللجنة الحزبية المنبثقة عن المجلس الوطني لتقييم نتائج الانتخابات على أن الرهان المطروح اليوم على حزبنا لا يقل أهمية وقيمة عن الرهان الذي عرفه سنة 1975 والذي أتى المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للجواب عليه، مع فارق أن الرهان الأول يكمن في بلورة الهوية التقدمية الاشتراكية وتبني النهج الديمقراطي، في حين أن الرهان الثاني هو رهان مركب يتداخل فيه بعد المصير الديمقراطي والحدائي لبلادنا مع بعد المصير الحزبي "إما أن يكون الاتحاد كاتحاد أو لا يكون".

بهذا المعنى، فإن نتائج 7 شتنبر لا تمثل معطى طارئاً أو مفاجئاً بقدر ما هي امتداد طبيعي لتراكمات سلبية تؤكد ما يعرفه الحزب، في واقع الأمر، من أزمة تطال اختياره الاشتراكي وخطه السياسي وحياته التنظيمية وممارسته وطرق تدبيره وتصريفه لخطه في واجهات متعددة. سواء على مستوى الحزب وأجهزته، أو على مستوى المجال العمومي والعلاقة بمحيطه، أو على مستوى تدبير الانتخابات والتعامل مع نتائجها؛ أزمة بنيوية تتطلب مراجعة جذرية من منطلق هويته التقدمية الاشتراكية ورصيده النضالي ودوره الريادي في تطوير المسار الديمقراطي وتحصين المكتسبات التي تم إنجازها على درب الإصلاحات السياسية والمؤسسية، وفي صنع المستقبل.

من هذا المنطلق إذن، جعل الاتحاديات و الاتحاديون مسألة تقييم نتائج الانتخابات إحدى اللحظات الكبرى والحاسمة لمواجهة الأسئلة الحقيقية بروح نقدية عالية وجرأة ومسؤولية انطلاقاً مما حصل في استحقاق 7 شتنبر 2007.

تساؤلات لا بد منها

- لماذا وصل الاتحاد الاشتراكي لما وصل إليه؟ ولماذا هذه الانتكاسة التي طالت المسلسل الديمقراطي؟

- لماذا لم تشكل استحقاقات 7 شتنبر 2007 محطة دافعة في مسلسل الانتقال من التوافق إلى الاحتكام لصناديق الاقتراع؟

- ما هو تأثير الوضع السياسي العام على مجريات 7 شتنبر والنتائج المحصل عليها؟

- هل يؤثر تدبير نتائج الانتخابات على تراجع في المسلسل الديمقراطي؟ وأين تتحدد معالم هذا التراجع؟

- إلى أي حد شكل التوافق ضمانا كافية لتحسين وتطوير المسار الديمقراطي؟

- ما هي نوعية التأثير الذي خلفته النتائج على الوضع الحزبي والوضع السياسي عموما؟

- ما مدى مساهمة الوضع الذاتي للحزب في ما آل إليه المسار الديمقراطي؟

- ما هي العلاقة الممكنة بين تدبير الحزب لخطه السياسي خاصة منذ التناوب وبين النتائج المحصل عليها؟

- ما مدى مساهمة الوضع التنظيمي للحزب في عدم حصول تقدم سياسي وانتخابي؟

- كيف دبر الحزب مرحلة الاستحقاق ونتائجها؟ وماهي مسؤولية المكتب السياسي في كل ذلك؟

- ما هي سبل النهوض بالحزب وإعادة بنائه لاستعادة دوره الريادي وموقعه في الساحة السياسية والمجتمعية؟

إن هذه التساؤلات تتقاطع لتثبت أن الوضعية هي مجمل وليدة تظافر عوامل متداخلة منها ما يتعلق بتفاعل الحزب مع جدلية المسلسل الديمقراطي ومنها ما يتعلق بالوضع الذاتي الحزبي ومنها ما يتعلق بتدبير المرحلة وانعكاساتها.

القسم الأول

تفاعل الحزب مع جدلية المسلسل
الديمقراطي أو السياق السياسي العام

القسم الأول : تفاعل الحزب مع جدلية المسلسل الديمقراطي أو السياق السياسي العام

إن انخراط حزبنا في معركة الديمقراطية بقدر ما جسد اختياره الاستراتيجي من منطلق الالتزام بتحقيق المشروع الديمقراطي وتحسينه وتطويره، بقدر ما كشف أن تحقيق هذا الرهان على أرض الواقع يعرف لحظات مد وجزر. ولا شك أن هذا الاختيار اليوم في حاجة إلى إعادة تثبيت وتقويم، على ضوء التجربة الاتحادية منذ انطلاق المسلسل الديمقراطي مروراً بالانخراط الفعلي في المؤسسات التمثيلية وتدبير الشأن العمومي إبان حكومة التناوب التوافقي سنة 1998، التي دشنت لتجربة ما أُصطلح عليه " الانتقال الديمقراطي " وإبان حكومة 2002، بما لها وما عليها، وأيضاً على ضوء مجمل المتغيرات التي صاحبت انتخابات 7 شتنبر 2007 وما ترتب عنها في الساحة السياسية عموماً.

ويمكن إبراز تفاعل الحزب مع جدلية المسلسل الديمقراطي من خلال اعتبارين:

- 1- الاتحاد الاشتراكي طرف وازن في المعادلة السياسية المغربية؛
- 2- الوجه الآخر للمسلسل الديمقراطي.

أولاً : الاتحاد الاشتراكي طرف وازن في المعادلة السياسية المغربية

تثير مقارنة السياق السياسي العام مسألتين أساسيتين. أولاهما تتعلق بالسمة البارزة التي تطبع هذا السياق؛ أي المسلسل الديمقراطي الذي تمحورت حوله الحياة السياسية المغربية منذ أواخر السبعينات. ثانيتهما تتعلق بمسألة منهجية التحقيب من أين نبدأ وأين نقف؟ وما هي المحطات الدالة في هذا السياق، أي في هذا المسلسل؟ وبصفة إجمالية فإن التقرير يعتمد، كما أثير في النقاش، ثلاث محطات، تتمثل في انطلاق ما أصبح يعرف بالمسلسل الديمقراطي، وفي مرحلة التناوب التوافقي الذي انتقل فيه الحزب من موقع المعارضة إلى موقع المشاركة في الحكم، ومرحلة تشكيل حكومة سنة 2002 وما عرفته من تراجع عن المنهجية الديمقراطية. وخلال كل هذه المحطات، حرص الاتحاد الاشتراكي على الانخراط الكلي في المسار الديمقراطي والتأثير فيه إيجابياً والعمل على تحسينه وتطويره وذلك حتى وإن تم التراجع عن المنهجية الديمقراطية.

1.1- الاتحاد الاشتراكي رصيد تاريخي ونضالي وتجدر جماهيري

إن رصيد الاتحاد الاشتراكي التاريخي والنضالي والسند الجماهيري الذي كان يتمتع به، وتموقعه التنظيمي داخل الأحياء وفي مختلف القطاعات، ونفوذه داخل التنظيمات الجماهيرية والنقابية والحقوقية والمدنية والنسائية والشبيبية وداخل النخبة المغربية وعموم المجتمع، كلها عوامل أهلتها لأن يكون طرفاً كفيلاً وازناً في المعادلة السياسية المغربية وليس مجرد رقم فيها. وإذا ما أردنا أن نوجز الخدمات الهامة والهائلة التي قدمها حزبنا لهذا الوطن من زاوية نضاله من أجل المسلسل الديمقراطي والانخراط فيه، فإن التاريخ يسجل بأنه لعب دوراً ريادياً في المحطات الكبرى لهذا المسلسل وفي مجالاته الأساسية.

2.1- فالاتحاد الاشتراكي كان المبادر الأول لإعطاء المسلسل الديمقراطي انطلاقة

الفعالية بمشاركة في الانتخابات الجماعية والبرلمانية سنتي 1976/1977. ولقد قدمت مشاركته تلك، رغم قلة الجماعات التي كان يرأسها وقلة عدد البرلمانيين الاتحاديين (وهي قلة راجعة كما هو معروف إلى استخدام الإدارة كل وسائل التزوير) قيمة مضافة نوعية لكل من العمل الجماعي وتدبير الشأن المحلي ولما يجب أن تكون عليه المعارضة البرلمانية الفعالة. ودشن بذلك الاتحاد الاشتراكي، على العموم عهدا من الشفافية في التسيير والتحلي بالمبادئ واعتماد النزاهة والقيام بالمبادرات مما ساهم بشكل كبير في الرفع من مستوى الأداء البرلماني والجماعي، حيث أصبح يقاس أداء الآخرين بأدائه.

3.1- وبموازاة مع ذلك، رفع شعار المطالبة بالإصلاحات السياسية والدستورية

باعتبارها مداخل ضرورية لإرساء المؤسسات الديمقراطية والنضال من أجلها. كما لم يتوان في مطالبته بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية. وقاد من أجل ذلك المعارضة السياسية والعديد من المعارك النضالية في مختلف الواجهات. وتعرض لحملة قمع ممنهجة كان ضحيتها العديد من مناضلاته ومناضليه وقاداته.

4.1- تشكيل الكتلة الديمقراطية

ومن أجل توسيع جبهة النضال الديمقراطي والتأثير في موازين القوى للدفع نحو بناء دولة المؤسسات، لعب حزبنا دورا أساسيا في تشكيل الكتلة الديمقراطية سنة 1992، التي عززت التنسيق بين قوى المعارضة آنذاك المتمثلة في أحزاب اليسار وحزب الاستقلال.

5.1- تحسين صورة المغرب في المحافل الدولية

كما بذل حزبنا مجهودات متواصلة، سواء من موقع المعارضة أو من موقع المشاركة خصوصا في عهد حكومة الأخ عبد الرحمان اليوسفي، من أجل تحسين صورة بلادنا لدى المحافل الدولية. وهو الأمر الذي ساهم كثيرا في كسب العديد من الدول لصالح قضية وحدتنا الترابية وكذا الاعتراف بالخطوات التي يبذلها في مجال الإصلاحات الديمقراطية.

6.1- الاتحاد الاشتراكي طرف أساسي في التناوب التوافقي

ولقد ساهم موقعه المتميز والفعال داخل المعارضة وداخل الكتلة في دفع عجلة المسار الديمقراطي إلى الأمام فكان تعديل الدستور لسنة 1992 و 1996. كما ساهم هذا الموقع في ترسخ صورته النضالية كحزب وطني قوي ومسؤول. مما وفر الشروط لأن يكون طرفا أساسيا بجانب المؤسسة الملكية لدخول بلادنا في تجربة "التناوب التوافقي". فبدون الاتحاد الاشتراكي ما كان لهذا التناوب أن يكون .

7.1- "التناوب" فتح امكانا سياسيا في طريق الإصلاحات الكبرى:

من الأكد أن هذا التناوب هو مركب ومتداخل الأبعاد، وبالتالي قابل للجدل في كثير من مرتكزاته وتفصيله". لكن من المؤكد أيضا، أن هذا التناوب شكل في حد ذاته منعطفا سياسيا ومكسبا وطنيا أساسيا. فعلى غرار التوافق الذي حصل إبان الكفاح الوطني ضد

المستعمر بين كل من الشرعية الملكية (المؤسسة الملكية) والشرعية الوطنية (الحركة الوطنية)، الذي وفر الشرط السياسي الضروري لتطوير النضال الوطني والارتقاء به، فإن التوافق بين المؤسسة الملكية وبين الاتحاد الاشتراكي والدخول في مرحلة التناوب التوافقي هو في حد ذاته تحول سياسي نوعي أرجع للمواطن الثقة والأمل في العمل السياسي، وفتح باب إمكان سياسي هام جنب البلاد من التصادم والإقصاء، وموقع الممارسة السياسية على أرضية التنافس السياسي البناء وفتح أواش الإصلاح الكبرى.

وهذا يعني أن حصيلة حكومة التناوب لا يمكن تقدير أهميتها فقط بالحصيلة المكتوبة والموثقة التي قدمتها حكومة الأخ عبد الرحمان اليوسفي، وإنما أساسا بالإمكان السياسي الذي وفرته لبلادنا.

■ إن هذا الإمكان تجلى في ما طبع الانتقال إلى العهد الملكي الجديد من سلاسة أكدت استقرار بلادنا .

■ وبدون هذا الإمكان ماكان للتوافق أن يحصل حول المسألة التعليمية التي شكلت محط توتر سياسي طويل ولما كان للميثاق الوطني للتربية والتكوين أن يرى النور.

■ وبدونه لما توسعت دائرة الحركة المطالبة والحقوقية والمناداة بالمصالحة الوطنية وتبني الدولة تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وما يتطلبه من تعويض مادي ومعنوي عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت سنوات الجمر .

■ وبدونه كذلك لما وقعت تعبئة كل الطاقات، وعلى رأسها المنظمات النسائية والجمعوية، لإعلان الخطة الوطنية لإدماج المرأة التي خلقت سيرورة سياسية أدت إلى التوافق حول مدونة الأسرة وإلى عدة مكتسبات خاصة بالمسألة النسائية (مبدأ المحاصصة، وقانون الجنسية..).

■ وبدونه أيضا لما فتح الباب لمساءلة سوء التدبير الذي طال عدة مؤسسات عمومية (القرض العقاري والسياحي، القرض الفلاحي، الضمان الاجتماعي...).

إن هذه المكتسبات المجتمعية و مثلها كثير ذات الأثر العميق في حركية المجتمع هي التي تعطي في واقع الأمر للتناوب التوافقي دلالاته وأهميته التاريخيتين.

ثانيا : الوجه الآخر للمسلسل الديمقراطي: منطقه ورهاناته

إلا أن اللجنة الحزبية لتقييم انتخابات 7 شتنبر 2007، إذ تؤكد على هذه المكتسبات الدالة التي حققتها بلادنا والتي كان لحزبنا شرف القيام بالدور الريادي فيها، فإنها تسجل بأن ذلك تم في:

1.2- غياب تصور استراتيجي متكامل وواضح ينطلق من فهم صحيح للمنطق الخاص للمسلسل الديمقراطي الذي هو غير محايد. إن هذا المنطق يستمد دلالاته من الآليات ومختلف الإجراءات التي وضعت من أجل التحكم في مساره وتوجيه العملية السياسية وبالتالي

الديمقراطية بشكل مباشر أو غير مباشر، ونعني بذلك المنظومة التشريعية والقانونية بما فيها الحدود المتضمنة في الدستور، والتقطيع الإداري والانتخابي، ومدونة الانتخابات، وكذا نمط الاقتراع، وتفريخ أحزاب إدارية، ووزارات السيادة، و الأمانة العامة للحكومة، والتدخلات المتزايدة للمحيط الملكي (من مستشارين وغيرهم) وكذا خلق هيئات وصنادق موازية وغيرها من الإجراءات والآليات التي تقلص من دور المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

إن فهم هذا المنطق الخاص للمسلسل الديمقراطي ضروري وأساسي بالنسبة للذات الحزبية لأنه يطرح عليها رهانا كبيرا ومركبا : **كيف يتكيف الحزب بمعية مناضلاته ومناضليه وهم يساهمون من داخل المؤسسات ومن داخل الحكومة - وتحت ضغط تلك الآليات التي وضعت من أجل التحكم في الممارسة السياسية - دون أن يمس ذلك هويتهم السياسية التقدمية؟ وكيف يقدمون ممارسة بديلة متميزة منسجمة مع اختياراتهم؟**

2.2- عدم توضيح لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين المؤسسة الملكية ومختلف المؤسسات

لقد تفرغ عن هذا الغياب عدم وضوح وتوضيح لما يجب أن يحكم العلاقة بين المؤسسة الملكية ومختلف المؤسسات وعلى رأسها المؤسسة الحكومية وعموم المجتمع السياسي. لأن التقرير بقدر ما يعي بأن المسلسل الديمقراطي يجب أن يدبر على الأسس والمبادئ الديمقراطية وأن لا يترك على عواهنه، بقدر ما يعي ضرورة توضيح هذه العلاقة وتحيينها في أفق تطوير المسلسل الديمقراطي وتوسيع مكتسباته. وهو تحيين يقتضي أيضا مراجعة الدستور كلما تبين من خلال شروط المرحلة ومستلزماتها ضرورة تجاوز العوائق المتضمنة فيه و التي تحد من إمكانيات الارتقاء بهذا المسلسل إلى الأمام. وتجلي عدم الوضوح هذا بالأساس في الارتباك الذي حصل سنة 1996 بمناسبة تعديل الدستور حول التنصيب الأحادي أو المزدوج؛ أي هل الوزير الأول يعين من قبل الملك أم من قبل الملك والبرلمان معا؟ كما تجلى في عدم توضيح المرتكزات التي تم عليها التوافق بين قيادة الاتحاد الاشتراكي والمغفور له الحسن الثاني.

وترتب عن ذلك عدة منزلقات منها ما يرهن المسار الديمقراطي ومنها ما أضر بالذات الحزبية.

3.2- "التراجع عن المنهجية الديمقراطية"

ففي ما يتعلق بالمسار الديمقراطي، يؤكد هذا التقرير على التراجع عن المنهجية الديمقراطية الذي حصل سنة 2002 بتعيين وزير أول لا ينتمي لأي حزب سياسي. وفي هذا الصدد، يتبين الآن سوء تقدير الحزب بمشاركته في تلك الحكومة ولا تفهم كل المبررات التي قدمت من أجل الدفاع عن تلك المشاركة. لقد كان هذا التراجع بمثابة إشارة قوية لما سيأتي فيما بعد، والذي تجسد في تشكيل الحكومة الحالية، التي بقدر ما اتجهت شكليا نحو تعيين وزير أول سياسي بقدر ما أرجعت المنهجية الديمقراطية خطوة أخرى إلى الوراء، من خلال فرض وزراء غير منتمين إضافة إلى وزارات السيادة و نهج سياسة التدخل في شؤون الأحزاب.

وإذا كان هذا التراجع قد استند على مبررات واهية مفادها تجاوز النزاعات الحزبية حول منصب أساسي في الجهاز التنفيذي، فإن ذلك لا يعفيه كونه فتح الباب على مصراعيه لتوافد اللامنتمين على هذا الجهاز دون ارتباط بأي سند أو شرعية سياسية وانتخابية. إذ أن هؤلاء معفيون مسبقا من تقديم كل حساب للمواطنات والمواطنين مثلما هو الشأن بالنسبة للمنتمين سياسيا. هذا إضافة إلى كون هذا التراجع يرسخ لدى عموم الشعب المغربي الشعور بالاختزالي المبني على عدم جدوى الانتماء السياسي والعملية السياسية والانتخابية برمتها، كما يكرس مفهوما ضيقا للعمل الحكومي ظل سائدا طيلة عقود، والذي أتى التناوب لتجاوزه أي اقتصار هذا العمل على مجرد تدبير للشأن العام ليس إلا.

4.2 - تماهي الحزب مع الحكومة

أما فيما يخص الذات الحزبية، يرصد هذا التقرير في المقام الأول ومنذ حكومة التناوب عدم تحديد العلاقة بين الحزب وبين الحكومة بما يضمن لكل منهما دوره وخصوصيته، وبما يضمن التفاعل الإيجابي بين الأداء الحكومي والأداء الحزبي في أفق تعزيز المكاسب الوطنية والديمقراطية، وفي أفق ضمان هوية الاتحاد الاشتراكي وإشعاعه الجماهيري وتعبئة المواطنين من أجل برنامجه واختياراته. فالحزب تماهى مع التجربة الحكومية، والحال أنه لا يمثل سوى مكون من مكوناتها، إلى درجة تحول فيها عمليا نشاط الحزب نحو التركيز على التدبير الحكومي، وأخلت القضايا التي تهم الحالة الاجتماعية للجماهير الشعبية تدريجيا من اهتمامه النضالي. إن هذا التماهي ساهم، بكثير، في ابتعاد الاتحاد الاشتراكي عن المواطنات والمواطنين، كما قدم صورة وكأنه هو المسؤول الوحيد عن حصيلة الحكومة.

5.2 - الانغماس في التدبير التقني-إداري على حساب السياسي

ولم تنج، كذلك، الممارسة الاتحادية، سواء في الجماعات المحلية أو الحكومة، من الانغماس في التدبير التقني-إداري على حساب السياسي. مما أضفى على الأداء الحزبي في هذين المجالين، رغم أهمية الإنجازات، طابع الامتداد التدبيري المحض. فالآلة الإدارية وكثرة الملفات حجبت موضوعيا، حتى عن المناضلات والمناضلين الأكفاء، التفكير في إيجاد صيغ ملائمة للتواصل سواء مع الأجهزة الحزبية أو مع الجماهير بشكل مستمر ومنتظم. إن كل ذلك تداخل مع الطريقة التي باشر بواسطتها الحزب العمل المحلي والحكومي (والمتمثلة في غياب التوجيه والمواكبة والمحاسبة) ومع ما آلت إليه الوضعية التنظيمية للحزب، أدى إلى ممارسات مخلة ستجعل ممثلات وممثلي الحزب في المؤسسات السياسية غير ملزمين بالرجوع إلى الأجهزة الحزبية، مما أضفى على ممارستنا في هذين المجالين نوعا من "الاستقلالية"، وتكونت عبر السنوات دينامية خاصة شبه مستقلة عمليا عن الحزب اللهم فيما يخص الترشيحات.

6.2 - تفويض بالوكالة للشأن الجماعي والبرلماني والحكومي

وقد تسبب ذلك في ترسيخ خلل في الأداء الحزبي يكمن في نوع من تقسيم العمل بحيث أصبح هناك من يتكفل بالحزب وهناك من يتكفل بالشؤون الجماعية أو البرلمان أو

الحكومة دون أي توجيه مسبق أو تنسيق، تاركين لهم حرية المبادرة. وتم عمليا تغييب شروط المحاسبة، ولم يعد الشأن المحلي والبرلماني والحكومي شأنًا حزبيًا، بل موكولا على الأخوات والإخوة اللذين يمثلونه في المؤسسات السياسية حسب اجتهاداتهم الخاصة.

7.2- الدخول في تحالفات غير طبيعية

وعلى مستوى آخر، تضررت الممارسة الاتحادية من جراء عملية الدخول في تحالفات غير طبيعية مع أحزاب بدون مراعاة الاختيارات السياسية والبرنامجية. وينطبق ذلك بالخصوص على الجماعات المحلية التي تعرف فيها خريطة التحالفات الاتحادية شكلا غريبا لا منطبق له، كما ينطبق على الحكومات المتعاقبة منذ التناوب وبالخصوص الحكومة الحالية وما تشهده من فسيفساء تضم عددا كبيرا من "اللامنتمين". إن هذه الممارسة ساهمت في خلق صورة تضعنا في موقع مماثل للأحزاب الأخرى، التي لا تهمها سوى المقاعد. وبهذا المعنى أصبح الاتحاد الاشتراكي يزكي عمليا نوعا من التنافسية السياسية الصورية السلبية التي توحى بأن الأمر يتعلق بطابع نفعي حزبي أو شخصي أكثر منه ممارسة ديمقراطية تهم أولا وقبل كل شيء مصلحة الوطن ومصالح المواطنين والمواطنات. وفي هذا المستوى بالضبط يتلمس هذا التقرير كيف أن آليات الاحتواء السياسي ومكر جاذبيتها تفعل تحت الظل بصمت وجدد لجذب الممارسة السياسية إجمالا لتصل لهذا المنزلق الذي يبخر السياسة ويحط من قيمة السياسيين.

وبعبارة أخرى فإن الاتحاد الاشتراكي بدل أن يواجه مسألة البلقنة السياسية من منطلق يسمو بالعملية السياسية ويرتقي بها وقع هو الآخر ضحية شباكها.

8.2- ضعف أداء الكتلة الديمقراطية

ودائما في مجال التحالفات، يسجل هذا التقرير بأن الكتلة الديمقراطية، التي يعتبرها حزبنا فضاء لتحالفه السياسي، قد قامت بدورها بالتنسيقي في مرحلة ما قبل التناوب وإن اشتغلت بشكل فوقي وموسمي. إلا أنها منذ التناوب، لم تنهض بما تفرضه المرحلة الجديدة من تحصين المسلسل الديمقراطي وتعزيز مكاسبه، حيث طغت عليها الحسابات الضيقة التي قدمت الذرائع للتراجع عن المنهجية الديمقراطية. بل إن دورها قد انعدم كليا بحيث تخلت عن موقعها التفاوضي مع المؤسسة الملكية أثناء تشكيل الحكومة الحالية على الرغم من إصدارها لميثاق قبل الانتخابات. وهو الأمر الذي يفرض على الحزب تحيين موقفه انطلاقا من المهام النضالية المطروحة على القوى التقدمية والديمقراطية في المرحلة الراهنة، وفي أفق إعادة النظر في مهام الكتلة الديمقراطية ودورها مع العمل على التوجه وجهة مكونات اليسار بشكل أكثر إرادية.

9.2- تدني صورة الحزب وعموم العمل السياسي

وخلاصة القول، إن الحزب كله كتنظيم سياسي بدل أن يعطي لاختياراته السياسية والاجتماعية والفكرية مضمونها العملي الملموس - وهو يمارس داخل الشأن المحلي أو الحكومي، بشكل يتناغم فيه استمرار الهوية التقدمية وما ترسخ من مبادئ ومرجعيات مع تجديد ذلك وإخصابه طبقا للتحويلات المتسارعة والمتطلبات الجماهيرية، مما يستوجب

استمرار أدائه منفتحاً بل ومركزاً على تعبئة مختلف شرائح المجتمع- تراجع عملياً عن هذا التوجه وركز كل اهتماماته على التدبير التمثيلي والحكومي مما سينعكس سلباً على بنائه الذاتي والتنظيمي وعلى صورته لدى المجتمع.

إن هذا العامل تضافر مع التأثير السلبي لما أشار إليه هذا التقرير من عدم ضبط للعلاقة بين المؤسسة الملكية والمؤسسات السياسية حيث رسخ الشعور لدى غالبية المواطنين والمواطنين بلا أهمية ولا قيمة لهذه المؤسسات ولعموم العمل السياسي. وهو الأمر الذي ألقى بظلاله على استحقاق 7 شتنبر 2007، من حيث هزلة مشاركة الناخبين والناخبين وتدهور ترتيب الحزب ضمن الخريطة الانتخابية.

10.2- ظاهرة العزوف عن المشاركة في الاقتراع

و بهذا الخصوص، يقف التقرير عند ظاهرة العزوف التي أصبحت تميز العمليات الانتخابية ببلادنا، والتي استفطت خلال الانتخابات الأخيرة لسابع شتنبر 2007 ليبرز خطورة النزوع نحو عدم المشاركة في الاقتراع كجزء من الاستخفاف بالعمل السياسي والتنقيص من قيمته، و تقليص الثقة في المؤسسات العمومية والمنتخبة وفي قدرات العاملين بها على تحويلها إلى منابر اقتراح وإنجاز لصالح التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري. هذا من جهة، أما من جهة ثانية فإن التقرير يوضح أن هذه الظاهرة إنما تؤشر عن ضعف كبير في التعبير عن المواطنة الكاملة وأشكال ممارستها. وإذا كان مرد ذلك لاعتبارات سوسيو تاريخية، فإن ما سجله التقرير من اختلالات و انزلاقات أدت، هي الأخرى، إلى ميوعة المشهد السياسي كعامل تنفير من الأحزاب والابتعاد عن الاهتمام بالشأن العام ومواكبة قضايا الكبرى واستحقاقاته المصيرية.

و إجمالاً، إن هذا العزوف يعد مؤشراً قوياً على طبيعة الصورة السلبية التي يكونها المواطنات والمواطنون عن العملية السياسية برمتها، كما يتضمن رسالة قوية إلى جميع الفاعلين في الحقل السياسي مفادها أن الديمقراطية الحقة لن تكون في مأمن ما لم يتم توفير عدة شروط، وفي طليعتها إعادة الاعتبار للعمل السياسي النبيل و الجاد والذي تحكمه بالأساس المصالح الكبرى للوطن وليس الاعتبارات الضيقة أو الظرفية مهما كانت.

القسم الثاني

الأداة الحزبية وتدير التنظيم

القسم الثاني :

الأداة الحزبية وتدبير التنظيم

باعتبار التنظيم بنية وتدبيراً يرتبط عضويًا بالتوجه السياسي للممارسة الحزبية ومجمل السلوكيات في مجال تدبير القرار السياسي وتدبير العلاقات بين الأجهزة الحزبية بعضها البعض وبينها وبين المناضلات والمناضلين، فإن الوضعية التنظيمية تأثرت بهذه الممارسة السياسية الحزبية. مما جعلها هي الأخرى تعرف اختلالاً بنيويًا، يتمثل في تحول الحزب من أداة نضالية مفتوحة لها جسور مع المواطنين والمواطنين في الأحياء وقطاعات العمل والمنظمات الجماهيرية النقابية والجموعية، إلى هياكل تنظيمية واقفة ومعطلة تشتغل تحت الطلب بشكل موسمي حسب ما تمليه الظروف والطوارئ. وترتب عن هذه الوضعية اختزال التنظيم في مجرد أساليب تدبيرية وتقنيات تعطي للظرفي الأولوية على حساب البنيوي السياسي ذي الأفق البعيد.

ولقد ساعد عامل المشاركة في المؤسسات الرسمية، من جماعات محلية وبرلمان وحكومة وغياب الضوابط التي تحدد العلاقة بين الحزب وهذه المؤسسات، في تأجيج الصراع حول المواقع داخل الحزب من أجل احتلال مواقع أنية أو مستقبلية في تلك المؤسسات. مما جعل الحزب كتنظيم يتراجع واتسم العديد من أجهزته بلباس مطبوع بالشلل وبالنزعة الحلقية والفئوية الضيقة وما يتمخض عن ذلك من عجز وانكماش وإقصاء وصراعات وتسيب.

ويتجلى هذا التراجع فيما يلي:

- 1- تغييب البعد السياسي داخل الأجهزة الحزبية ؛
- 2- غياب الانفتاح التنظيمي على الجماهير الشعبية وقواها الحية ؛
- 3- إخلال في تصريف الديمقراطية الداخلية؛
- 4- ضعف الإعلام الحزبي ؛
- 5- تدبير مالية وإدارة الحزب.

أولا : تغييب البعد السياسي داخل الأجهزة الحزبية

يسجل هذا التقرير تغييب البعد السياسي ومشاركة المناضلات و المناضلين في رسم توجهات الحزب السياسية وطرق تصريفها عمليا داخل المجتمع وداخل المؤسسات للعمل والانخراط فيها بكل وعي وانضباط.

وهو إذ يؤكد على هذا البعد فلأنه محوري وأساسي وله امتدادات تطل كلاً من العضوية الحزبية، والديمقراطية الداخلية، والتكوين.

إن الانتماء لحزب مناضل كالاتحاد الاشتراكي ليس انتماء شكليا يتم بواسطة البطاقة فقط، بل بالأساس عبر المشاركة في مناقشة القضايا السياسية وما ينجم عنها من مواقف مبدئية أو عملية.

وكذلك، إن الخوض في كل القضايا المصيرية التي تهم الوطن والمواطنين يمهد لديمقراطية انتخاب الأجهزة ويتداخل معها، باعتباره يعمل على تفعيل تعبئة المناضلات و المناضلين والرفع من كفاءتهم السياسية وقدرتهم على تأطير الجماهير.

وبهذا المعنى أيضا، يشكل اعتماد البعد السياسي المجال الطبيعي لتكوين المناضلات والمناضلين ومدهم بالوسيلة لإغنائهم فكريا وسياسيا وضمان استمرار نفوذهم المعنوي والسياسي والانفلات من جاذبية ردود الأفعال العفوية أو من الانسياق مع الشائعات وغيرها.

وفي هذا السياق، يسجل هذا التقرير أن التنظيمات الحزبية أصبحت غائبة ومغيبة في مناقشة ودراسة العديد من القرارات والمواقف والقوانين التي اتخذت على الصعيد الوطني وفي ظل مشاركتنا للحكومة، ومنها ما يرهن الممارسة السياسية لعدة عقود وذات أهمية استراتيجية، مثل قانون الصحافة وقانون الجمعيات وقانون الأحزاب السياسية وقانون المجال السمي البصري ومدونة الشغل ونمط الاقتراع ضمن قوانين انتخابية أخرى....

فكيف يمكن للاتحاديات والاتحاديين أن يتعبؤوا بخصوص هذه القوانين وهم يجهلون محتواها ومضامينها ومراميتها؟ كيف يمكنهم أن يكونوا طليعة، كما كانوا دائما وكما يجب أن يكونوا؟ بل كيف يمكنهم أن يكونوا منسجمين بعضهم البعض مادام الأمر موكول إلى الاجتهاد الشخصي؟ وأخيرا كيف يكون الانضباط؟

ثانيا : غياب الانفتاح التنظيمي على الجماهير الشعبية وقواها الحية

1.2- فك الارتباط التنظيمي للحزب مع الجماهير الشعبية

يسجل التقرير فك الارتباط التنظيمي للحزب مع الجماهير الشعبية وقواها الحية وتساؤل انفتاحه على ما يجري داخل المجتمع من نضالات وأنشطة وحركية اجتماعية وثقافية، وتراجع أدائه في عملية تأطير المواطنين و المواطنين على مستوى الاحياء والقطاعات المهنية، والمجتمع عموما، والتي راكمها في إطار سياسة القرب التي كان ينفجها.

إن هذا الانفتاح هو الذي سيمكن الاتحاد الاشتراكي من الخروج من قوقعة التنظيمات المغلقة والجامدة، التي تشكل فيها صراعات المواقع السمة الأساسية، إلى الفضاء الواسع لتعبئة الجماهير العريضة. وهي تعبئة تتطلب مجهودات وكفاءات جميع المناضلات والمناضلين وجميع الأطر والأنصار والعاطفين. إن هذا المسلك هو الذي سيقصص، عمليا وموضوعيا. من إمكانية الإقصاء وينمي حظوظ الالتفاف والتعاقد بين الاتحاديات

والاتحاديين. وهو الذي سيمكنه من استرجاع نفوذه داخل المنظمات الجماهيرية النقابية والجموعية وداخل عموم المجتمع.

2.2- منهجية خاطئة في تدبير الانفتاح

إن المنهجية التي تم فيها الانفتاح غيبت تماما ما وقعت الإشارة إليه سابقا، في كون الانتماء في إطار حزب مناضل ليس انتماء بالبطاقة أو "بطاقة هوية" بقدر ما هو انتماء فكري سياسي وخلقى والتزام ملموس. لذلك شكل الانفتاح الذي اعتمد، انفتاحا عدديا أعطى الانطباع بأن غايته انتخابية صرفة. من المؤكد أن من حق أية مواطنة وأي مواطن أن ينخرط في حزبا، بل من واجب هذا الأخير أن يفتح على الجماهير ومختلف النخب والقوى الحية. لكن من الضروري أيضا، أن تحتفظ العضوية الاتحادية بقيمتها المضافة، التي توفرها مجموع شروط تأهيل المنخرطات و المنخرطين الجدد، بدءا من أن تكون عن طريق القناعة والالتزام المبدئي وانتهاء باستيعاب خطه السياسي واختياراته وهو استيعاب لا يتم بحسن النوايا فقط بل يتجسد باللموس.

3.2- بدعة التزكيات

ونفس سوء التدبير، يسجله التقرير بخصوص التزكيات، التي أصبح الحزب يمنحها للبعض لتمثيله في الجماعات المحلية أو البرلمان، بدون مراعاة أو تحديد الشروط والضوابط التي يجب أن تتحكم فيها. مما أصبح يؤدي إلى انزلاقات تعطي الانطباع بأن ممارستنا هي الأخرى لا تختلف عن ممارسة الأحزاب الأخرى. ويتجلى ذلك بالخصوص في التزكيات التي أعطيت للعديد من المرشحين في الجماعات المحلية والذين رحلوا إلى هيئات سياسية أخرى بدون محاسبة أو رقيب. إن هذا السلوك ساهم هو الآخر في تدني صورة الحزب في المجتمع حيث أصبح ينظر إليه كسائر الأحزاب الأخرى لا يهمله سوى الحصول على المقاعد.

ثالثا : إخلال في تصريف الديمقراطية الداخلية

إن الوضعية الجامدة للأجهزة وعطالتها وتحول العديد منها، تحت هاجس الانتخابات، إلى مجرد مواقع للصراع من أجل الطموحات الشخصية ، وغياب شروط النقاش السياسي مكنت المكتب السياسي من مركزة القرارات والانفراد بها والتحكم في تشكيل الأجهزة الحزبية ويتجلى ذلك في :

1.3- تغييب دور الأجهزة الحزبية

1.1.3- تهميش دور المجلس الوطني

تغييب دور المجلس الوطني من جراء تظافر عدة عوامل وممارسات، فهو لا يتوفر على بنية تنظيمية خاصة به تضمن له إمكانية استقلالية دوره التوجيهي عن المكتب السياسي، مما أفقده الحد الأدنى لتدبيره بشكل حدائي وديمقراطي. فاستدعائه موكول إلى هذا الأخير، ومحاضر جلساته منعقدة، هذا بالإضافة إلى كيفية اشتغاله والتي لا تسمح بأي نقاش فعلي. إذ كيف يمكن لأي متدخل أن يعبر ويشرح موقفه، في مدة زمنية محدودة جدا لا تتجاوز خمس أو عشر دقائق على أكثر تقدير، من قضايا أساسية، لم تقدم له، إلا شفويا وفي

نفس اللحظة من خلال عرض المكتب السياسي؟! مما أضفى على جلساته طريقة متجاوزة وغريبة في آن. أما طريقة اتخاذه للقرارات فهي الأخرى لاتسلم من مظاهر التجييش والصراع الحلقى، من هتاف وتصفيق وغموض في تطبيق المسطرة مما يفقد التصويت كل أبعاده الديمقراطية.

2.1.3- لجان وطنية بدون تأثير على الحياة الحزبية

وإذا كان المجلس الوطني للحزب يتوفر على لجان منبثقة عنه، فإن التقرير يسجل التخلي عن إحداث لجنة تفعيل التنظيم. ولأن الطبيعة تخشى الفراغ، فإن عملية هذا التفعيل أصبحت تعمل تحت الظل وحكرا على المكتب السياسي. مما يذكي عدم الشفافية وتقريخ كل شروط الولاءات وكل مظاهر العلاقات المبنية على الشخصية بدل المؤسسات.

كذلك، إن طريقة اشتغال هذه اللجان ومحدودية دورها تجعل أشغالها منحصرة في أعضائها وليست لها امتدادات أو تأثير على الحياة الحزبية، مما يجعل منها عمليا لجان شكلية لا دور لها اللهم فيما توفره من لقاء وتواصل موسمي بين أعضائها الذين يتناقص عددهم تدريجيا بعد تشكيلها.

إن المجلس الوطني يحتاج إلى إعادة نظر جذرية من حيث هيكلته الداخلية في أفق أن يكون الجهاز التوجيهي والتشريعي بعد المؤتمر، وذلك بإحداث كل الآليات التي تضمن استقلالية صفته التوجيهية والتقريرية.

3.1.3- ضعف أداء الكتابات الجهوية والإقليمية والفروع

إن الكتابات الجهوية والإقليمية والفروع، هي الأخرى، توجد في وضعية شبه معطلة وتشتغل بشكل موسمي وبعده قليل من أعضائها نظرا لمحدودية العمل وغياب التعبئة خارج المحطات الظرفية الموسمية، من استحقاقات انتخابية أو تخليد ذكرى بعض شهدائنا وبعض الأنشطة المحدودة.

كذلك، إن تدبير الشأن الحزبي من قبل الكتابات الإقليمية والفروع يفترق للوسائل الضرورية، التي توفر حدا معقولا للقيام بمهامها وأدوارها، فأية حياة حزبية يمكن أن تكون في إطار أجهزة شبه واقفة ومعطلة!؟

وفي نفس السياق، إذا كان هناك تنفيذ لقرار المؤتمر الوطني السابع بخلق الكتابات الجهوية فإنه بمجرد إنشائها تركت لحالها ووقع التخلي عن مواكبتها كتجربة حديثة.

إن افتقاد الأجهزة الحزبية لوسائل العمل الضرورية ولحياة حزبية سليمة ومتواصلة يساهم أيضا في انعدام التواصل بين المناضلات والمناضلين وتفشي مظاهر الإشاعة والتشكيك والتسيب وتغييب كل الشروط التي تسمح بالانضباط والمحاسبة.

2.3 - تهميش دور التنظيمات التي ترسخ مكانة الحزب داخل المجتمع

يلاحظ هذا التقرير تراجع تنظيم القطاعات المهنية التي تعتبر روافد للحزب والجسر الرابط بينه وبين العاملين في مختلف تلك القطاعات، مما قلص تواجد داخل التنظيمات النقابية والجمعيات المهنية، خاصة في القطاعات التي كانت روافد أساسية للحزب، مثل التعليم والصحة والسكك الحديدية والأبنك والبريد والفلاحة والتجار الصغار والمتوسطين وغيرها من القطاعات الحيوية التي تساهم بشكل وازن في مختلف المحطات النضالية، ولها أيضا دور متميز في تأطير وتوجيه الحملات الانتخابية وإكساب عملية الانخراط الواسع فيها.

كذلك، فإن التقرير يرجع تقلص امتدادنا كحزب في المجتمع إلى تخلينا أيضا عن دورنا الريادي في التفاعل مع جمعيات المجتمع المدني التي أصبح دورها المجتمعي يتنامى مما أفقد الحزب تنظيم القرب الذي كان السباق إليه.

3.3- القطاع النسائي وقطاع الشبيبة

لقد عانى كذلك امتدادنا كحزب في المجتمع مما يعرفه كل من القطاع النسائي وقطاع الشبيبة الاتحادية من انحسار تنظيمي ساهم في تقليص دورهما التأطيري والإشعاعي ومهمتهما الاستقطابية أوساط النساء والشباب.

1.3.3- القطاع النسائي

إن المبرر الذي كان وراء احداث قطاع نسائي حزبي يكمن في قدرة تنظيماته على الانفتاح على النساء وقضاياهن، ويحمل مشعل القضية النسائية بالمغرب ليصبح حقا قطاعا شبه جماهيري وينهض بمهامه النضالية والتأطيرية والاستقطابية لفئات واسعة من النساء، ويكون فاعلا داخل الحركة النسائية المغربية، ورائدا في أن تحقق بلادنا طفرة نوعية على مستوى تحقيق المطالب النسائية في جميع أبعادها الحقوقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال اشراكها في الحياة السياسية وتمكينها من مراكز القرار .

غير أن التقرير إذ يستحضر الدور التاريخي والنضالي للقطاع، يسجل ما يعرفه من ضعف وتهميش وتقلص لأدواره وأدائه، كجزء مما يعرفه الحزب من أزمة تكشف باللمس عدم قدرته على جعل القضية النسائية شأنا حزبيا بامتياز. وإذا كان ذلك يرجع إلى عدة عوامل منها ما يتعلق بالجانب السوسيوثقافي، فإنه يركز على الجانب الذاتي (الحزب والقطاع) الذي أفقد التنظيم إمكانات قيامه كتنظيم له استقلالته النسبية بالمهام المنوطة به، والتي بواسطتها يكتسب وجوده وشرعيته النضالية. إن تراجع وضعيته التنظيمية التي تأثرت كثيرا بوضعية الحزب انعكست على أدائه وتوسعه وقدرته التدييرية للعديد من القضايا المطروحة. بل إن أنشطته اتخذت طابعا موسميا ومناسباتيا مرده إلى هشاشته التنظيمية، ومغادرة العديد من طاقاته النسائية، وتحوله إلى إطار قابل لأن يسقط في حبال التبعية والتوظيف بأشكال متعددة.

2.3.3 - قطاع الشبيبة الاتحادية

لقد لعبت شبيبتنا دورا وازنا في الساحتين الحزبية والشبابية، وشكلت دينامو الحزب بما عرفه قطاع الشبيبة الاتحادية من أدوار طلائعية في تاطير الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والتواجد في القطاعات النضالية الكبرى للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وشكل بذلك مدرسة نضالية للعديد من الأطر الحزبية وتجديد عموم النخبة السياسية، التي أصبح لها وزن داخل المجتمع. إلا أن التقرير يسجل بأن هذا القطاع يعرف، وهو الآخر، انحسارا تنظيميا وتراجعا لدوره التأسيري والإشعاعي على الصعيد الجامعي والمدرسي والجموعي. فشبيبتنا أصبحت قليلة التأثير سواء داخل المجتمع أو في الحياة الحزبية، يعرف القطاع صراعات مختلفة اتخذت في غالبيتها طابعا فنويا وحلقيا مما انعكس سلبا على أدائه وقدرته على استقطاب الشباب وإقناعه بالانخراط في الحياة السياسية والمطلبية والجموعية.

إن أي مشروع مجتمعي لا يمكن أن يتحقق بدون انخراط واسع للشباب؛ لنساء ورجال الغد الذين يمثلون الطاقة الكامنة لكل تقدم وتطور وانعتاق. إن الاتحاد الاشتراكي، الذي كان دائما حاملا لطموحات الشبيبة المغربية باختياراته ونضالاته، قد أصبحت أواصر علاقته بمختلف شرائح شبابنا تضحل شيئا فشيئا، إذ لم يعد منصتا، كما يجب، لهواجسه واهتماماته وطموحاته بل و وضعيته المطوقة بشتى أنواع التهميش والإقصاء مما يجعله عرضة للارتداء في اليأس والتطرف. فأين نحن من الوضعية المقلقة للتنظيم الطلابي والشبيبي بصفة عامة؟ أين نحن من مقاربة عميقة، فهماً ومعالجة، لظواهر عدة يعاني منها شبابنا اليوم ويعد أولى ضحاياها؟ (بطالة تشمل أيضا خريجي الجامعات والمعاهد العليا، قوارب الموت، نقشي العنف والإجرام... وكل مظاهر التطرف والانحراف والاستغلال بشتى أنواعه والتي بدأت تنخر مجتمعنا)

إن وزن حزبنا في المجتمع يقاس بالأساس في مدى قدرته وقدرته شبيبته على التأثير والفعل في أوساط الشباب المغربي، و حمل مشعل استنهاض هممه في أفق الانخراط الكلي والدفاع عن قضاياها بكل ما يقتضيه ذلك من وعي ومسؤولية، وإخراجه من شبك الجدلية المجتمعية والسياسية السلبية والمجحفة، التي تجعل منه الضحية والمسؤول في آن واحد، لتحويل هذه الطاقة الكامنة حتى تصبح فاعلة وفعالة في الحياة العامة.

4.3- غياب الاختيار الديمقراطي في انتخاب الأجهزة

لا يتوفر الحزب على آليات تنظيمية تمكن من تحقيق مبدأ حيادها بما يضمن قياس حجم وقوة الآراء والحساسيات الموجودة داخل صفوفه الحزب ومن ضمان تمثيلية حقيقية. إن المؤسسات الحزبية هي، في واقع الأمر، جهاز غريب لا يعكس الواقع الحزبي في تعددية حساسياته وتعددية جغرافيته. إن الآليات الانتخابية داخل الحزب لا تقاس في حد ذاتها بل بالغاية المراد تحقيقها وترتبط عضويا بعضها البعض. فالافتراع السري الذي اعتمد منذ المؤتمر السادس لم ترافقه الميكانيزمات المضبوطة لضمان حياده. ولذلك أصبح ينقلب إلى ضده ليوظف عمليا لتمرير الإقصاء، كما أصبح جاريا به أثناء كل محطات انتخاب الأجهزة حيث تنتظم مجموعات وتشكل لوائح سرية وتتخذ للتصويت عليها.

وفي هذا الإطار لابد من العمل على توفير آلية انتخابية محايدة (ميثاق أو قانون داخلي خاص بانتخاب الأجهزة) تضمن حرمتها ونزاهتها وشفافيتها وعلانياتها، كما تضمن تواجد الاختلاف وتدبيره. وبخصوص الاختلاف، فإن التقرير يسجل ضعف الحزب في تدبيره وهو الضعف المتمثل في مظاهر متعددة، مثل عدم احترام الرأي الآخر والإنصات إليه وتغليب منهجية الإقصاء على منهجية الإخاء والتعاقد والتضامن بين المناضلات و المناضلين، مما أدى إلى رحيل وترحيل عدد كبير من الأطر الحزبية المناضلة، ومما ينفرد الأنصار والعاطفين من الالتحاق به.

رابعاً : ضعف الإعلام الحزبي

إن الإعلام الحزبي مازال يعرف أزمة بنيوية رغم المطالبة الملحة التي يبديها الجميع كان آخرها مقررات المؤتمرين السادس والسابع، التي تتجه نحو أن يكون الإعلام الحزبي مدبراً بشكل مؤسساتي وحدائي في إطار نوع من الاستقلالية النسبية التي توفر له هامشاً كبيراً من الحرية في مجال التدبير الإداري والمالي وتدبير الموارد البشرية.

إن هذه الأزمة، هي التي جعلت مبيعات كلا من الاتحاد الاشتراكي وليبيراسيون تحتل موقعا غير مشرف في ترتيب عدد مبيعات الجرائد والدوريات. وهي التي تكمن أيضا وراء محدودية نوعية دورها في تأطير ومواكبة قضايا الجماهير الشعبية بالتحليل والنقد مما جعل خطها التحريري متماهيا مع متطلبات وإكراهات المشاركة الحزبية في الحكومة والمؤسسات السياسية. لقد ساهمت هذه الأزمة، وبشكل كبير، في طريقة التأطير الإعلامي لانتخابات 7 شتنبر 2007.

إن التقرير إذ يقف عند استمرارية هذه الأزمة البنيوية للإعلام الحزبي، فهو يؤكد على ضرورة معالجتها وباستعجال كبير، في إطار سياسة تواصلية متكاملة، وإلا سيظل الحزب محروما من وسيلة هامة واستراتيجية لتقوية إشعاعه ونفوذه.

خامساً : تدبير مالية وإدارة الحزب

يشكل التدبير المالي والإداري للحزب أحد أهم دعائم سيرورة وتطور الحياة الحزبية في جميع أبعادها، وذلك انسجاماً مع اختياراته ومواقفه التقدمية والديمقراطية والحدائية في سبيل تكريس مبدأ الشفافية والتحديث ببلادنا. إن الترجمة الفعلية لهذه المواقف إنما تتجسد على مستوى وضع المؤسسة الحزبية على سكة التحديث من خلال ماليته وإدارته، لأن مطلب تحديث الدولة ومؤسساتها وتكريس مبدأ الشفافية والفعالية لجميع القطاعات الحيوية ببلادنا، أي ما أصبح يطلق عليه بالحكمة الجيدة، يسائلنا بعمق حول مدى تمثّلنا وقدرتنا على تفعيله على مستوى الذات الحزبية واقعياً.

في هذا الإطار، يسجل التقرير أن واقع التدبير المالي والإداري للحزب يعرف خصاصاً تحديثياً كبيراً تنعكس آثاره السلبية على طبيعة الحياة الحزبية ويرهن إمكانيات

تطويرها، مما يستلزم إعادة نظر جذرية في الطرق التدبيرية المتبعة ماليا وإداريا حتى تساهم في الارتقاء بالممارسة الحزبية وتحديثها.

وخلاصة القول، إن الوضعية التنظيمية للاتحاد الاشتراكي تأثرت بشكل كبير، فلسفة وهيكله وتدييرا، وعلاقة ما بين مؤسساته وما بين مناضلاته و مناضليه بعضهم البعض من التحول الحاصل في نشاط الحزب وممارسته السياسية. وهو التحول الذي أعطى الأولوية للتدبير داخل الجماعات المحلية أو البرلمان أو الحكومة على حساب الممارسة النضالية، التي كان يتميز بها وقدرته على مواكبة الحركية المجتمعية خصوصا تلك التي ترتبط بالفئات العريضة من شعبنا وقواه الحية.

كل ذلك، أدى بالتنظيم الحزبي إلى أزمة بنيوية تتطلب مراجعة شاملة ونوعية في أفق أن يتحول الاتحاد الاشتراكي إلى حزب حديث وديمقراطي وهي مراجعة يجب أن تنقله من حزب مبني على الشخصية إلى حزب المؤسسات.

القسم الثالث

استحقاقات 7 شتبر 2007، أي تدبير
وأية نتائج؟

القسم الثالث

استحقاقات 7 شتنبر 2007، أي تدبير وأية نتائج؟

خاض الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية معركة 7 شتنبر 2007 في ظل سياق سياسي عام مركب يرجع لما يعرفه وضع المسلسل الديمقراطي في بلادنا، وللتراكمات السياسية والتدبيرية التي ميزت أداء الحزب خصوصا منذ التناوب التوافقي بارتباط مع الوضع التنظيمي المتأزم الذي وقف التقرير عندهما. ويمكن إجمال ذلك في القضايا التالية:

- 1- الإطار القانوني لاستحقاق 7 شتنبر 2007 ؛
- 2- تدبير الانتخابات ؛
- 3- تدبير الترشيحات ؛
- 4- تدبير الحملة الانتخابية ؛
- 5- تفاقم ظاهرة استعمال المال واستخدام الوسائل اللوجيستكية العمومية

أولا : الإطار القانوني لاستحقاق 7 شتنبر 2007

إن أي مقارنة لواقع الانتخابات، الذي شهدتها بلادنا أخيرا، لابد أن تطرح الإطار القانوني الذي انتظمت في إطاره، ويسجل التقرير بهذا الخصوص:

1.1- نمط الاقتراع آلية لبلقنة المشهد السياسي !

لقد انطلق حزبنا في معركة الديمقراطية من اعتبار مبدأ المشاركة في الانتخابات والمؤسسات محطة ضرورية لتدشين دينامية في المجال السياسي وتطويره نحو الديمقراطية، محطة تقوم على فسخ المجال لممارسة المواطنين والمواطنات في التصويت واختيار من يمثلهم في دوائر القرار السياسي العمومي منه والمحلي. وذلك على أساس توفر شرط النزاهة والشفافية ضمانا لمصداقية المسلسل الانتخابي ومصداقية المؤسسات.

في هذا السياق، يؤكد هذا التقرير أن حزبنا فيما يخص نمط الاقتراع، اتخذ موقفا متميزا لما يزيد عن 30 سنة، باختياره للاقتراع الأحادي بالأغلبية في دورتين، وهو اختيار أكدته المؤتمر السادس. إلا أن قيادة الحزب تراجعت عنه لفائدة الاقتراع باللائحة النسبية من منطلق اعتبارات احترازية، من قبيل محاربة الفساد الانتخابي، وتخليق العملية الانتخابية وغيرها. لقد أبانت التجربة، باللموس، أن هذا النمط وبالشكل الذي اعتمده منذ استحقاقات 2002، وبعد اكتشاف أباطرة المال والمفسدين لثغراته، يظل عاجزا عن تحقيق مبتغياته الافتراضية، بل أدى تطبيقه إلى المس بمسألة التمثيل السياسي في جوهرها وتكريس بلقنة المشهد السياسي. إذ يستحيل في هذا الإطار، وبمشاركة تزيد من 30 حزب، أن يحصل حزب مهما كان تأثيره أو قوته في الساحة السياسية والوطنية عموما على ستين أو سبعين مقعدا، فبالأحرى الحصول على الأغلبية المطلقة، الأمر الذي يضطره للدخول في تحالفات

غير طبيعية لا رابط يجمعها ايدولوجيا أو سياسيا. يشهد على ذلك واقع المؤسسات التمثيلية المبلقن، وهذا ما يضر بالعملية السياسية الديمقراطية وينسفها في العمق.

2.1- قانون الاحزاب عقلنة وترشيد أم تنميظ ؟

عرف الحقل السياسي المغربي، ما قبل فترة الاستحقاقات، نقاشا واسعا من قبل مختلف الفاعلين السياسيين حول المؤسسة الحزبية وأدوارها ووظائفها في التأطير وتحسين المسار الديمقراطي. وقد استند هذا النقاش على ما تعرفه معظم الأحزاب من أزمة بنيوية مركبة، ومن غياب للديمقراطية الداخلية وآليات تدبير الاختلاف، وعدم السماح بالتيارات داخلها، وانعكاس ذلك على تجديد النخب، وكذا عدم احترام مواقيت المؤتمرات وغيرها. ويسجل التقرير بهذا الصدد أن قانون الاحزاب - كآلية لعقلنة وترشيد المشهد الحزبي والسياسي عموما- لم يحقق رهانه المتمثل في تأهيل المؤسسة الحزبية وحل معضلاتها، لكي تنهض بمهام التأطير والوساطة والتمثيلية وإنتاج النخب، وتعطي كذلك للعمل السياسي قيمته ومصادقته في اتجاه خلق قطبية سياسية قوية ومنسجمة، تساهم في تحسين وتطوير المسار الديمقراطي.

ويؤكد التقرير في هذا المستوى، على كون هذه الآلية إنما ارتبطت بتصوير تقني تنميطي؛ عبارة عن قالب تفرغ فيه كل الأحزاب باختلاف منابحها وتوجهاتها وسيرورتها التاريخية، وكان الأمر يتعلق بعملية تعليب لا أقل ولا أكثر. من المؤكد أن الأحزاب تعرف تعددية مفرطة لها أسبابها ودواعيها المعروفة، كما تعرف بعضها ظاهرة الانشقاقات، أو مظاهر اختلالات عديدة. لكن من المؤكد أيضا أن الدولة، هي من ساهم في اتساع رقعة البلقنة بإنشاء أحزاب موالية لها وخط الأوراق لدى المواطنين والمواطنين، إن على المستوى الانتخابي أو التمثيلي. لذا يلح التقرير على أن إصلاح المؤسسة الحزبية إذا كان يمثل حاجة موضوعية فإنه يجب أن ينطلق أساسا من المتطلبات الذاتية للأحزاب التي تتطلع إلى التغيير المجتمعي والتحول الديمقراطي، بعيدا عن أي محاولة للتنميظ أو التطويع (الاعتماد مثلا على مبادئ عامة تكون في مجموعها ميثاق شرف). كما يجب أن ينطلق من رؤية جدلية تربط بين متطلبات إصلاح المؤسسة الحزبية وتوسيع مجال هذا الإصلاح ليشمل أيضا السلطة السياسية بدءا بمراجعة الدستور وتفعيله أيضا.

3.1- الانسياق وراء تقطيع انتخابي جديد

عرفت الفترة الإعدادية لانتخابات 7 شتنبر 2007 تقطيعا انتخابيا جديدا. وقد أشار التقرير إلى عدم مراعاة هذا التقطيع لمعطيات المشهد السياسي والانتخابي في تداخله مع الترابي بالعديد من الجهات. وهذا ما يفسر خلفياته وأساسا التحكم في الخريطة الانتخابية ونتائجها، وانعكاسات ذلك على ترتيبات الوضع السياسي. كما أكد، من جانب آخر، على مسؤولية القيادة الحزبية في القبول بهذا التقطيع. وترجيحها للجانب التكتيكي على حساب المبدئي الاستراتيجي. لقد كان من نتائج ذلك خلخلة مواقع الحزب في العديد من الدوائر الانتخابية، وجعل مرشحات ومرشحي الحزب أمام مطرقة تقطيع انتخابي معد على المقاس (في حلة جديدة يتباين من حيث الموقع الجغرافي وعدد الساكنة) وسندان هيئة ناخبة مركبة ومتفاوتة من حيث مستواها المعيشي، تتمركز غالبتها في مراكز هامشية بالمدن أو محاصرة

في القرى، محرومة من التوفر على الحد الأدنى من شروط المواطنة الكاملة، ومعرضة للابتزاز بشتى الأشكال والوسائل، مع ضعف كبير في التأطير والوعي السياسيين.

ثانيا : تدبير الانتخابات

إن تدبير استحقاقات 7 شتنبر 2007 لا يخرج عن إطار المقترحات السابقة التي أطرت العملية الانتخابية برمتها. غير أن التقرير، يقف عند المنهجية التي اتبعها الحزب في عملية تدبيره هاته، سواء على مستوى الترشيحات، أو على مستوى الحملة .

لقد حرص الحزب على توفير كل المتطلبات التدييرية للاستحقاقات واستجمع كل إمكانياته اللوجستكية والتقنية والإعلامية والتواصلية والبرنامجية لإنجاح انخراطه في العملية الانتخابية وكسب رهانها (الانفتاح، مهرجان الورد، الحصيلة، البرنامج الانتخابي)، مما أعطى الانطباع بأن عملية التهيء والتعاطي مع الاستحقاقات تسير على إيقاع سليم لا تشوبه شائبة، اللهم سوى التوفر على القدرة التنافسية في الساحة الانتخابية التي تعج بأحزاب فاق عددها كل التكهانات. في هذا الإطار، يسجل التقرير أن كل مجهودات الحزب، بالرغم من طابعها النقني والشكلي الحديث، لم ترق الى مستوى جعله متميزا على مستوى مواقفه السياسية التي تمثل مجاله الطبيعي والأمثل في التنافس، مما جعل الحملة الانتخابية للاتحاد الاشتراكي تدور في ميدان الاحزاب الاخرى بدل ميدانه الذي هو سياسي بامتياز، والذي خبره طيلة عدة عقود من النضال، وهو المؤهل لاستقطاب أصوات فئات عريضة من الشعب المغربي والتجاوب مع طموحاتها في التغيير والتقدم. إن المسألة في واقع الأمر، لا تتعلق بتدبير تقني مهما كان مستواه بل، بمشروع سياسي ومجتمعي.

ثالثا : تدبير الترشيحات

لقد ظل الحزب طوال مساره الانتخابي في تحديد مسألة اختياره لمرشحاته ومرشحيه مشدودا إلى ضوابط تقليدية عامة يحكمها في غالب الاحيان منطق القرب من دائرة القرار. وفي كل الحالات، فإن السمة الدائمة والبارزة هي مركزة هذا القرار في غياب اعتماد مسطرة مدققة، واضحة، ومتفق عليها يتم اللجوء إليها عند كل استحقاق، بناء على معايير موضوعية. في هذا الصدد، أقر التقرير بأن مظاهر المركزة تجسدت في اللائحة الوطنية للنساء وطريقة حسمها، إضافة لما عرفته اللوائح الإقليمية من تغييب دور التنظيمات الحزبية وإقصائها في العديد من الحالات. كل ذلك مارس تأثيره السلبي البالغ على التنظيم الحزبي وعلى سيرورة الحملة الانتخابية ونتائجها .

في هذا الإطار يسجل التقرير مايلي :

1.3- غياب معايير موضوعية تحدد مواصفات التأهيل للترشيح باسم الحزب وعدم التوفر على آليات لانتقاء محايد، تشتغل على اقتراحات الأجهزة الحزبية، من منطلق الالتزام

السياسي والأخلاقي والكفاءة والمسار النضالي والقدرة على القيام بالمهمة للمرشحة والمرشح في إطار منهجية تعاقدية.

2.3- مركزة القرار لدى المكتب السياسي فيما يخص اللائحة الوطنية وبعض اللوائح الإقليمية جعل منه موقعا جادبا لنسج علاقات وولاءات نفت عنه دوره القيادي القائم على الموضوعية والحياد الإيجابي فيما يخص الترشيحات .

3.3- تدبير اللائحة الوطنية للنساء وترتيب الأسماء بها خضع لبدعة التنقيط خارج كل الضوابط الديمقراطية. وهو الأمر الذي لم تعرفه اللوائح المحلية، مما أسفر عن نتائج صادمة للقطاع النسائي والحزبي. وهنا بالضبط، يسجل التقرير بأنه تم تحريف مبدأ المحاصصة (الكوطة) كآلية للتمييز الإيجابي ونسف أهدافه في العمق، والتي تتوخى الإشراف الأوسع للنساء في الحياة السياسية ومراكز القرار، إشراكا يستند في الاختيار على الكفاءة والنضالية والإشعاع والقدرة على التأطير والإستقطاب.

وإذا كان ما استأثر باهتمام المناضلات و المناضلين، في إطار الترشيحات النسائية، هو ما آلت إليه نتيجة "تنقيط القيادة الحزبية"، فإن ما استوجب توقف التقرير أيضا، هو الحجم الضئيل للترشيحات النسائية، على مستوى اللوائح المحلية، ومدى تمثل التنظيمات الجهوية والإقليمية للبعد السياسي والمجتمعي والثقافي للترشيح المحلي للنساء، بما هو تعبير عن إيمان حقيقي بالأبعاد التحديثية لمشروعنا المجتمعي، وبما هو تجسيد لمقاربة النوع الاجتماعي من لدن مجمل تنظيماتنا.

4.3- على مستوى الدوائر المحلية، يؤكد التقرير على أن المسطرة التي اعتمدت كانت تشوبها ضبابية كبيرة اختلطت معها القراءات والتأويلات لدى الأجهزة الحزبية التي وجهت إليها مذكرة المكتب السياسي في هذا الشأن، مما أدى إلى قراءات متفاوتة لجورها ومضمونها حتى لدى أعضاء القيادة الحزبية الذين توافدوا على الجهات الحزبية...

وإذا كان سؤال مسطرة الاختيار ومعاييرها، والجهة الموكول لها ذلك، من القضايا التي على محطاتنا التنظيمية المقبلة الإجابة الواضحة عنها، فإن الترشيحات المتعلقة بانتخابات 7 شتنبر 2007 تطرح العناصر التالية:

- أغلبية الدوائر المحلية تم الحسم فيها دون أن يثير ذلك أي نزاع أو اعتراض.
- دوائر محلية أخرى وقع فيها تقاطب شديد وحاد، جعل القيادة تحسم فيها بشكل انفرادي وهو ما أثر سلبا على التنظيمات ومجريات الحملة وحظوظ النجاح، وأفرز جوا من عدم الانضباط.

إن رصد هذه العناصر التشخيصية بشكل موضوعي لا يعفي قيادة الحزب من المساءلة حول معايير اختياراتها، وملابسات تلك الاختيارات ومدى تحقق النجاعة والمردودية التي كانت مبررا لها

رابعاً : تدبير الحملة الانتخابية

1.4- على المستوى المركزي، اقتصر التدبير من خلال اللجنة الوطنية للانتخابات على الجوانب اللوجيستكية والتقنية، دون استحضار للبعد السياسي في التدبير إن مركزياً أو محلياً.

. **فعلى مستوى مواد الحملة** مثلاً، لوحظ حالة التماهي مع التجربة الحكومية من خلال تضمين صور المرشحين لحصيلة حكومية ظلت موضوع مساءلة من قبل الناخبين،
. **وعلى مستوى البرامج،** فقد تم الاقتصار على البرنامج الوطني فيما كانت الحاجة ملحة لبرامج محلية تراعي ضرورة التوفيق بين الالتزامات الوطنية للحزب، والتزامات مرشحيه محلياً ذات البعد الوطني والمبنية على استجلاء انتظارات وتطلعات الناخبة.

وضمن هذا السياق، هيمن خطاب مفرط في التفاؤل والتطمين لدرجة أن جزءاً كبيراً من المناضلين اعتقدوا أن العملية الانتخابية ليست سوى طقس بروتوكولي صرف. وقد كان من الخطأ في التقدير الإعلان القبلي عن تحالفات الحزب بحيث سجننا أنفسنا في دوائر مغلقة قطعت مع كل إمكانية للتلاقي مع مكونات سياسية لا زالت متطلبات تحقيق النقلة النوعية في الانتقال الديمقراطي تفرض علينا مد اليد إليها (اليسار).

. **الإعلام الحزبي** لم يكن، هو الآخر، في مستوى اللحظة الانتخابية تنبيهها أو تنويراً أو إثارة لقضايا ذات أهمية لدى الناخبين (الوضع الاجتماعي - نقد التجربة الحكومية- إبراز ما أنجز على مستوى القطاعات الحكومية التي دبرها الاتحاديون..) وقد اكتفى إما بالتعريف بالبرنامج الوطني والمرشحين والمرشحات الاتحاديين، أو بطرح قضايا ومخالفات معزولة (المال- حياد الإدارة) دون وضعها في بعدها السياسي، أو التدقيق في مكامن الخطورة فيها على مستقبل الفاعل السياسي والحزبي خصوصاً ومستقبل ومآل الانتقال الديمقراطي بشكل أخص.

2.4- الحملة الانتخابية على المستوى المحلي :

يؤكد التقرير في هذا الإطار أن الحملة الانتخابية على المستوى المحلي قد عرفت هي الأخرى عدة اختلالات لا تقل عن سابقتها خطورة من حيث التأثير السلبي على نتيجة الحزب. ويسجل استمرار تداعيات منهجية اختيار المرشحين واللائحة الوطنية بالإضافة إلى التأخير الذي حصل في منح بعض التزكيات. كما يسجل تقاعس كثير من الأجهزة الحزبية ومن الأطر الحزبية ومن برلمانيين سابقين عن الانخراط في الحملة. أما المداومات التي نظمت فقد ظلت شكلية، وفي حالات عديدة أربك ذلك التعبئة. كما أن العديد من المرشحين الاتحاديين عانوا من تبعات التدبير الاتحادي لعدة جماعات محلية، مثلما عانوا من ضعف التأطير البشري للحملة الانتخابية شمل يوم الاقتراع ذاته. وتبين أن بعض الاتحاديين ناصرُوا مرشحي لوائح منافسة للحزب.

وأبانت الحملة عن الوجه الصحيح لما آل إليه الحزب على الصعيد المحلي في العديد من الجهات، إذ كشفت أن تنظيمات حزبية بكاملها هي مجرد حبر على ورق وأن بعض مسؤوليها لا علاقة تربطهم بالمجتمع. وأبرزت جمود أجهزة بكاملها، وغياب آلية تواصل وتسويق قوية لصورة وبرنامج الحزب. وتجلت أيضا بوضوح تبعات الضعف الذي صارت عليه قطاعات حزبية كالشبيبة الاتحادية والقطاع النسائي والقطاع النقابي، ومتقفي الحزب ومنتخبه المحليين. مثلما أظهر ضعف الأداء الاجتماعي والجموعي للاتحاديين على المستوى المحلي. وتبينت كذلك محدودية ثمار الدينامية التي أطلقها الحزب على عدة واجهات (المؤتمرات القطاعية، مبادرة الانفتاح، المؤتمرات الجهوية، مهرجان ربيع الوردية)، هذا دون إغفال معاناة بعض المرشحين من مخلفات بعض الإجراءات الحكومية التي مست دوائرهم...

خامسا : تفاقم ظاهرة استعمال المال واستخدام الوسائل اللوجيستكية العمومية

ما لفت الانتباه بقوة على المستوى العام هو تفاقم ظاهرة استعمال المال، بحيث لم يعد الأمر مقتصرًا على شراء الذمم، بل صار "المال الانتخابي" قبل وأثناء الحملة الانتخابية وطيلة يوم الاقتراع أداة ملازمة وحاسمة في السلوك الانتخابي لأغلبية المرشحين من أباطرة المال الباحثين عن حصانة لحماية مصالحهم. وقد استعمل بشكل كثيف لإرشاء بعض رجال السلطة، وتجنيد عصابات، واختراق تنظيمات الخصوم، وشراء بطائق التصويت واستئجار لجن الدعم، دون أي تدخل حاسم وراذع من جهازي القضاء والإدارة.

وبرز كذلك خلال الحملة الانتخابية الاستغلال الواسع والكثيف لإمكانيات ووسائل الجماعات المحلية والدولة من طرف مرشحي بعض الأحزاب، بل وأطلقت مشاريع جماعية كانت معطلة، بالإضافة إلى التوظيف السياسي لبعض المساجد دون أي رادع قانوني وأخلاقي.

لقد تضرر موقع الحزب الانتخابي من هذه الأنواع من المنافسة غير الشريفة، بل تضرر من جراء هذه الظواهر الخطيرة مشروع الانتقال الديمقراطي برمته. وهذا لا يعفينا من التأكيد على أن النتائج التي حصلنا عليها كانت في جزء كبير منها منتظرة بالنظر لتحملنا تبعات منهجية مشاركتنا في الحكومة، ولتدهور صورة الحزب داخل المجتمع، بسبب ابتعاده التدريجي عن طرح القضايا المعيشية والاجتماعية للفئات العريضة من شعبنا والتجاوب معها.

خلاصات واقتراحات عامة

خلاصات واقتراحات عامة

بعد المضامين السابقة الواردة في هذا التقرير يمكن تجميع الخلاصات والاقتراحات العامة من خلال ثلاثة محاور:

- 1- منطلقات ؛
- 2- خلاصات ؛
- 3- اقتراحات ؛

أولا : منطلقات

يسجل هذا التقرير في البداية، بان المغرب يعرف، منذ حكومة التناوب التوافقي، مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قطعت أشواطاً هامة وخلقت دينامية جديدة، يعترف الجميع بأنها جد متطورة عما شهدته بلادنا قبل ذلك في مجال المسلسل الديمقراطي. ويتمثل ذلك في الطابع الشمولي لهذه التحولات ، التي لم تعد قاصرة على الجانب السياسي والمؤسساتي بل أصبحت تطال العديد من الجوانب الأخرى.

1.1. انتظارات التحولات الراهنة

ان هذه التحولات تطرح على مغرب اليوم انتظارات مركزية يجملها التقرير في انتظارين اثنين مترابطين:

● ان تصب جميع اوراش الإصلاح في جعل المغرب قويا سياسيا واقتصاديا و متماسكا اجتماعيا و متنوعا ثقافيا، مغربا محترما له وزنه على المستوى الإقليمي و على المستوى العربي والإفريقي، ويتمتع بالتقدير على المستوى الدولي.

● أن هذا المغرب القوي لن يكون ولن يتكون إلا من دولة حديثة وديمقراطية مبنية على المواطنة الكاملة. مما يطرح مهمة استكمال المسلسل الديمقراطي واستكمال عملية بناء دولة المؤسسات وتأسيس المواطنة الكاملة وقيمها لتصبح واقعا ملموسا يعاش .

2.1. إعادة بناء العلاقات سمة المرحلة الحالية من المسلسل الديمقراطي

ضمن هذا التصور وفي هذا الأفق، يبرز هذا التقرير بان السمة العامة لطبيعة المرحلة الحالية للمسلسل الديمقراطي ببلادنا، تكمن فيما يكمن أن نسميه إعادة بناء العلاقات، إعادة بناء العلاقات بين الدولة والمجتمع، بين الدولة والمجتمع السياسي (الأحزاب)، بين المجتمع السياسي بكل مكوناته والمجتمع المدني، بين النخب والمجتمع، بين المرأة والرجل، بين الشيوخ والشباب، بين القرية والمدينة،....

ان هذه التحولات هي ناتجة من ذاتية المغرب أفرزها مخاض مجتمعي وسياسي طويل ومتعدد الجوانب تخللته صراعات ونضالات كبيرة. كما ان عملية بناء العلاقات بين

مكونات المجتمع التي يشهدها حاليا المسلسل الديمقراطي تتموقع في المدى المتوسط والبعيد وذات أفق مفتوح قابل للتحصين والترصيد والارتقاء به.

لكن هذا التموقع لا ينفي كون معالم هذا التوجه المجتمعي الموضوعي قد اتضحت نسبيا وهي معالم يجملها هذا التقرير في رهانين أساسيين:

● **التوجه نحو تغليب المؤسساتي على الشخصي** (من الشخصية إلى المؤسسة) وتغليب الديمومة والاستمرارية على المؤقت والمرحلي، وذلك بجعل قيم الحرية والمسؤولية تستقر في الوعي وفي التفكير والممارسة لدى كل مكونات المجتمع.

● **التوجه نحو تغيير أنماط ضبط العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع** لتصبح واقعا يمارس . وفي هذا الإطار، من الضروري استبدال الجانب السلطوي، والفرض من فوق، والأبوية، والإقصاء بالاعتراف بالاختلاف وبالأخر، وبالتوافق والحوار وإيجاد الحلول التي تسمح بالارتقاء بالمسلسل الديمقراطي وليس تلك التي ترهنه وترجعه إلى الوراء.

3.1. استكمال المسلسل الديمقراطي ومتطلباته:

إن هذا التقرير إذ يبرز كل ذلك، فإنه يؤكد على أن هذا التوجه لا يسلم من مخاطر يجملها في امكانية العودة الى الوراثة. ذلك انه، رغم كل المكتسبات التي تحققت ورغم اهميته، لا يمكن الجزم، في مجال كمجال المسلسل الديمقراطي بان هناك اللاعودة.

فاذا لم تستكمل كل الشروط (تعزيز المؤسسات والقوانين والاليات الديمقراطية...) و اذا لم يتم التمكن من الرهانين السابقين لتصبح القيم الديمقراطية منغرسه في سلوك الافراد والجماعات و المؤسسات، أي فيما تؤسس للانسية المغربية المتصلة والمتجددة، سيظل دائما هناك هامش موضوعي يساعد على العودة الى الوراثة.

● ضرورة الفهم الصحيح للديمقراطية

وبهذا الخصوص، يلح التقرير على ضرورة اخذ كامل الاحتياطات للتأسيس لفهم صحيح للديموقراطية وحقيقتها. فالديمقراطية ليست مجرد منهجية فقط او اسلوب تدبير للشان العمومي يوكل إلى الأغلبية، ولا تختزل في الاستحقاقات الانتخابية والحصول على تلك الأغلبية. إن ذلك كله رغم أهميته لا يحصن في حد ذاته الديمقراطية (إذ يمكن التراجع عنها انطلاقا من الأغلبية). إن هذه الأخيرة عملية سياسية ومجتمعية وحضارية متعددة ومتداخلة الأبعاد تتشكل بالأساس من ضرورة توفر عدة شروط على رأسها توفير الحريات الأساسية للمواطنين والمواطنين، وعلى تعددية سياسية حقيقية، وعلى أعمال مبادئ حقوق الإنسان في شموليتها، وترجمة كل ذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعلى مستوى الحياة المعيشية لجميع أفراد المجتمع. لذلك جعل منها حزبنا، منذ المؤتمر الاستثنائي سنة 1975، وسيلة وغاية في آن واحد.

● الديمقراطية الحققة تتطلب أحزابا منغرسه في المجتمع

وبهذا المنظور، فالديمقراطية تتطلب احزابا منغرسه في المجتمع ولها امتداد معه او على الأقل مع بعض فئاته الاساسية، احزابا لا تنزل من فوق وغير مفبركة، احزابا لا يحكم نشأتها ووجودها حسابات ظرفية تكتيكية، وانما منطق التاريخ والجدلية المجتمعية.

● التوافق الإرادي ضرورة انتقالية

وفي هذا السياق يلح التقرير ايضا على ان مسالة التوافق الارادي، الذي هو توافق سياسي هو ضرورة انتقالية لتوفير كل شروط النضج الديمقراطي بالمواصفات السالفة الذكر والوصول الى ممارسة ديمقراطية طبيعية وعادية .

● مساءلة الاتحاد لذاته مقارنة من صميم المصلحة الوطنية

في ظل كل هذه الاعتبارات الوطنية، التي تسمو فوق أي اعتبار ظرفي أو أي حسابات ضيقة، تدرج مساءلة الذات الحزبية التي قررها الاتحاد الاشتراكي. فالأمر لا يتعلق بموقف ذاتي أو رد فعل هجين على نتائج استحقاق 7 شتنبر 2007 ، وإنما يتعلق بموقف ومقاربة هما في الواقع، من صميم المصلحة الوطنية.

إن هذا التقرير أبان وبجلاء وبمنتهى الموضوعية، من خلال مساءلة الاتحاد الاشتراكي، ان هناك ترابطا عضويا ما بين المسلسل الديمقراطي ومتطلباته ببلادنا وما بين القوى السياسية. فبقدر ما يكون الحزب او الاحزاب السياسية التي لها مصلحة في التغيير والتحديث قوية وفاعلة بقدر ما تكون هناك مكتسبات ديمقراطية وتتوفر شروط ترجيح كفة التوازن المدبر والمعقلن بين السلط والمؤسسات على حساب الاستفراد.

وبهذا الخصوص، يؤكد التقرير على أن ضعف أو إضعاف الأحزاب السياسية التي لها تمثيلية مجتمعية، وأن كل تبخيس للسياسة هو مسلك ضار بالمصلحة الوطنية ويرجع عقارب الساعة الى الوراء. فهو اذا كان موضوعيا خارج التاريخ ولا يتماشى مع متطلبات المرحلة التي تجتازها بلادنا، والتي تم رصدها في هذا التقرير، فانه إذاما نهج سيمكن من فتح الباب أمام المجهول وأمام غير المتحكم فيه.

وعلى كل، فإن الاتحاد الاشتراكي مطالب بأن يقوم بواجبه وأن يعمل كل ما في طاقاته من أجل ألا يُرهن مستقبل مسار تحديث ودمقرطة بلادنا، سنده في ذلك ما يمتلكه من خزان ذاتي وجماهيري، نضالي وتاريخي، ومن مبادئ راسخة نابغة من طموحات وتطلعات الشعب المغربي وقواه التقدمية والديمقراطية. وهو السند الذي سيتحول إلى حركة تصحيحية حقيقية من أجل إعادة بناء الحزب وإعطاء نفس جديد للمسار الديمقراطي والارتقاء به.

إن هذا المطمح في متناولنا جميعا، اتحاديات واتحاديين ما دامت طلائعه وإرهاصاته قد بدت جلية في هذا الوعي، الذي أصبح مترسحا لدى كل المناضلات والمناضلين بمستلزمات المرحلة وما تتطلبه من معالجة للذات الحزبية بشكل جذري وشمولي، باعتبارها مدخلا ضروريا لتأهيل وتحديث المشهد السياسي ببلادنا. وهو الوعي الذي يتجسد، باللموس، من خلال هذا التقرير ومن خلال ما تعرفه الساحة الحزبية والوطنية من نقاش وجدال يتمحور أساسا حول حزبنا، مما يؤكد الدور الوازن للاتحاد الاشتراكي في الدينامية السياسية وآفاقها ببلادنا.

من هنا، نتلمس ما طبع هذا التقرير من جرأة وشجاعة ومسؤولية في مساءلة الذات الحزبية وممارسة النقد الذاتي والنقد، لا لجد الذات أو التبخيس بالمكتسبات، التي حققها حزبنا طوال مساره النضالي، أو لكبح العزائم، وإنما لبعث الأمل وزرع الثقة من جديد لدى مجموع الأسرة الاتحادية وكافة القوى الطامحة للتقدم والتغيير ببلادنا، وفاء لمبادئه وقيمه وشهده، ووفاء لما قدمه شعبنا من تضحيات جسام في سبيل رفعة المغرب وتقدمه.

ثانيا : خلاصات

● **يعتبر التقرير** أن المسلسل الذي خاضته بلادنا، منذ اواخر السبعينات، يشكل مكسبا سياسيا هاما أبانت التجربة بأن الاختيار الديمقراطي ببلادنا قطع خطوات أساسية تتمثل في طي صفحة حالكة من تاريخ بلادنا السياسي، ووضع الممارسة السياسية على سكة المصالحة الوطنية والصراع الديمقراطي. إن هذه المكاسب تؤكد صحة وصواب النهج الديمقراطي الذي أسس له المؤتمر الاستثنائي لحزبنا والذي انخرط فيه حزبنا من أجل إرساء دعائمه على أرضية الواقع الملموس.

● إن حزبنا انطلاقا من تاريخه النضالي التقدمي ومشروعيته التي يستمد منها الجماهير الشعبية، جعلته يلعب دورا رياديا ومحوريا في التدشين لهذا المسلسل والارتقاء به مما أدى إلى التناوب التوافقي.

● إلا أنه بقدر ما يسجل التقرير هذا المعطى فإنه يقف عند ما شاب المنهجية الديمقراطية منذ 2002 وكذلك خلال تشكيل الحكومة الحالية من تراجع ويعتبر ذلك ناتجا عن إخلال بالتزامات، وعن اختلال في موازين القوى مرده إلى عدة اعتبارات من بينها فقدان الحزب لقاعدته الجماهيرية الشعبية وإشعاعه النضالي وصورته المتميزة و كذا إلى مجمل الاختلالات التي أشار إليها التقرير.

ثالثا : اقتراحات

1.3- على صعيد المسلسل الديمقراطي

ضرورة توضيح العلاقة مع المؤسسة الملكية ومختلف المؤسسات السياسية بما يضمن استقلالية المؤسسات الحزبية وقيامها بأدوارها في تكريس الديمقراطية. ومن هذا المنطلق تطرح مسألة الإصلاحات السياسية والدستورية والمؤسساتية في اتجاه فصل وتوازن للسلط، بما يقتضي مراجعة الدستور وتفعيله، ووضع حد للتدخلات في الشؤون الداخلية لتدبير المؤسسات وفي الشؤون الداخلية للأحزاب.

2.3- إعادة النظر في مسألة التحالفات

إن ما يعزز التأثير في الحياة السياسية في ظل متطلبات المرحلة ورهاناتها يفرض تحيين دور الكتلة الديمقراطية على ضوء المستجدات ومد الجسور مع اليسار المغربي، في أفق تكوين قطب يساري فاعل والانفتاح على مكونات المجتمع التي نتقاسم وإياها قيم الديمقراطية والحداثة والتقدمية.

وفي هذا السياق، فإن اللجنة ترى ضرورة أن يتوفر الحزب على استراتيجية واضحة المعالم لكيفية مساهمته وطبيعة مشاركته في الشأن العام وتوضيح العلاقة ما بينه وبين المؤسسات السياسية بما يضمن المسافة التي تميز برامجه واختياراته وتجنبه السقوط في التجريبية والتماهي التي أدت إلى الانزلاقات التي تم رصدها.

3.3- إعادة النظر في القوانين الانتخابية

إعادة النظر الشاملة في القوانين الانتخابية وبالأساس مراجعة نمط الاقتراع والتقطيع الانتخابي، مع تطبيق وتشديد العقوبات بخصوص استعمال المال واستغلال وسائل الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والدولة.

4.3- إعادة بناء الذات الحزبية

ولأن التشخيص أبان عن وجود أزمة مركبة يعيشها الاتحاد على مستوى هويته الاشتراكية ومرجعياتها وعلى مستوى مشروعه السياسي وكيفية تصريفه أو على مستوى بنيته التنظيمية. وتدبير التنظيم، فإن الاتحاد مطالب بالقيام بمراجعة جذرية وشاملة.

1.4.3- على مستوى الهوية

تتطلب عملية بناء هويتنا الاشتراكية الديمقراطية تحيينا من منطلق القيم الكونية للتوجه الاشتراكي الديمقراطي وإغنائها باستمرار من خلال خصوصيات وحقائق مجتمعنا ومحيطه الدولي وبما يلائم القرن 21 ومتطلباته.

2.4.3- على مستوى مشروعه السياسي

من الضروري أن يقدم الاتحاد الاشتراكي للمواطنين والذين افتقدوا الثقة في العملية السياسية مشروعه المجتمعي، الذي يبعث فيهم روح الأمل ويستجيب لتطلعاتهم

وطموحاتهم، مشروعاً يأخذ بعين الاعتبار أن تعود ثمار الديمقراطية والإصلاحات على الفئات العريضة من شعبنا اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وبحيث يسترجع حزبنا المبادرة السياسية ومصداقيته ودوره الطليعي.

3.4.3- على مستوى التنظيم: ديمقراطية الأجهزة الحزبية

إن الاتحاد الاشتراكي يجب أن يتحول إلى حزب حديث وديمقراطي مما يقتضي منه القيام بقفزة نوعية تتمثل في الانفتاح على الجماهير الشعبية وعلى المجتمع، من خلال استعادة رصيده التنظيمي ومد الجسور مع القطاعات المهنية والمنظمات الجماهيرية ومكونات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين، واحتلال كل من قطاع الشبيبة والقطاع النسائي لمكانتهما التنظيمية والإشعاعية.

وفي هذا السياق، من الضروري إعادة النشاط والروح السياسية لمختلف أجهزته وتنظيماته، بما يضمن تفعيلها وتقوية إشعاعها وإشراك فعلي للمناضلات والمناضلين في مناقشة كل القضايا الحزبية والوطنية، مع توفير شروط المساهمة في اتخاذ القرارات، والانضباط والمحاسبة والنقد والنقد الذاتي وترسيخ قيم الإخاء والتعاقد وتدبير الاختلاف بدل الإقصاء والتهميش، وذلك من خلال:

● عقلنة وتحديث المكتب السياسي بما يضمن دوره القيادي الوازن، وهو ما يتطلب منه نسج علاقات مؤسساتية وموضوعية مع مختلف الأجهزة الحزبية.

● هيكلية المجلس الوطني بما يضمن له القيام بدوره التوجيهي والتفريقي، بتوفير آليات تمكنه من تدبير شؤونه الداخلية في إطار مهامه واختصاصاته وتساوده على تفعيل اللجن المنبثقة عنه والرفع من أدائها.

● القيام بمراجعة شاملة لأوضاع الكتابات الجهوية والإقليمية والفروع ومختلف القطاعات الحزبية بما يضمن تفعيل وتقوية دورها وإشعاعها داخل محيطها.

● ضرورة اعتماد مبدأ التعاقد في تحمل المسؤوليات الحزبية المبني على ثقافة المشروع والمحاسبة والجزاء.

● ضرورة تبني مبدأ التداول على المسؤولية وتفادي تعدد المهام والتنصيب على حالات التنافي بين المسؤوليات التدييرية الحزبية والمسؤوليات الحكومية والرسمية وداخل المنظمات الجماهيرية.

● ضبط الآليات لانتخاب الأجهزة الحزبية وتوفير شروط حيادها ببلورة قانون داخلي خاص، بما يضمن الديمقراطية والشفافية وتدبير الاختلاف، وبما يضمن أن تعكس الأجهزة الحزبية بشكل نوعي الواقع الحزبي في تعدديته وضمان وحدته وإشعاعه.

● تقنين مسطرة الترشيحات لممثلي الحزب في الجماعات المحلية والبرلمان بشكل يحسم مع كل التأويلات وكل أشكال المركزة، وبما يضمن توليفا بين الديمقراطية والكفاءة والنجاعة والالتزام باختيارات الحزب. وفي هذا الصدد يجب وضع آجال معقولة يتم خلالها البث النهائي في الترشيحات (سنة اشهر على الأقل).

● الشروع في التحضير الجدي وباستعجال للمؤتمر الوطني الثامن بما يضمن:

* الأخذ بعين الاعتبار كل الرهانات السياسية والتنظيمية والتدبيرية الواردة في هذا

التقرير.

* إشراك جميع الاتحاديات والاتحاديين في التداول والقرار على قاعدة الاحترام

المتبادل كمبدأ لا يحق لأحد تجاوزه على الإطلاق.

* خلق أجواء تساعد على تحقيق مصالحات داخلية شاملة والتوجه نحو المستقبل

في استحضار تام لما تمليه ضرورة تحفيز أكبر قدر من قوى اليسار للتكتل في قطب يساري وازن وفعال.

* جعل المؤتمر يحقق قفزة نوعية على درب إعادة بناء الحزب بشكل نوعي

وشمولي لينهض بدوره الريادي في تحديث و تأهيل الممارسة السياسية والحزبية ببلادنا.

انتهى